

أول. مفهوم النظام: 1 يحدد مفهوم النظام بثلاثة عناصر ، الأول ذهني يرتبط بدوافع الأفراد والجماعات أثناء تصرفهم اليومي على المستوى الاقتصادي، والثاني هو الظواهر القانونية والاجتماعية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي، ووفقا لهذا، فإن النظام هو الآلية التي تتبع لإجابة على عناصر المشكلة الاقتصادية، الثقافية، .. أو تداخل عناصر أساسية هي المادة أو الجانب التقني، الشكل أو الجانب القانوني والاجتماعي، الدافع الاقتصادي أو الجانب المعنوي أو الأخلاقي. يتم التمييز بين الأنظمة وفق مقاييس سوسيولوجية أو تاريخية أو اقتصادية، كما أن للنظام وظائف تتمثل في إيجاد الحوافز للقيام بالإنجاز والتنسيق بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما أن من مميزات النظام انسجامه واستمراره وتغ يره أو تحوله من شكل إلى آخر. ومن حقبة تاريخية إلى أخرى وأن واقع سير النظام ال يعكس بالضرورة صورة النظام، وهو يعتمد على التخطيط العلمي وأدواته المختلفة. 2 ثانيا.

الأنظمة القديمة : عر ف المجتمع البشري المرحلة البدائية والمرحلة الرقبة والمرحلة الإقطاعية، امتدت المرحلة الإقطاعية من القرن الخامس مياledi إلى بداية المرحلة الأولى للرأسمالية، تهدف الإقطاعية إلى تحقيق الإنتاج الطبيعي أي تحقيق الكفاءة الذاتي كمرحلة أولى، وهذا يعني أن النشاط الاقتصادي عشر، ذلك أن هؤالء هم المالكون لأرض ولهم السلطة المطلقة على الألقان أو الفالحين. ثالثا. الأنظمة الحديثة: إن المراحل القديمة من تطور المجتمع التي أشرنا إليها ال تتناسب مع واقع المجتمع اليوم، ولذلك أصبحت ال تذكر إل لغرض الد ارسه والبحث، وقد عوض هذه المراحل الأنظمة الاقتصادية الحديثة أو المعاصرة، وهذا من خالل نظامين: الأول يسمى النظام ال رأسمالي، والثاني يسمى النظام الاشتراكي، مع العلم أن اعتناق كل من النظامين لم يتم بنفس الكيفية، وهذا يدل على أن التطبيق الرأسمالي يمكن أن يأخذ أشكال مختلفة، وكذلك التطبيق الاشتراكي. 1 - النظام الرأسمالي: ظهر النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر بأوربا، وأخيرا مرحلة الاستعمار الجديد، وقد انتقل مركزه الأساسي من أوروبا، معظم الدول المتخلفة ، وا 4 ، وقد وضع كثير من الاقتصاديين تعاريف لذلك، وسنقتصر على ذكر التعاريف التالية: ٤ يعرف الاقتصادي "دوب" الرأسمالية بأنها نظام المشروع الفردي الخاص الذي تسوده المنافسة التامة وفق المقولة المعروفة آدم سميث: "دعه يعمل دعه يمر". ٤ تعريف الاقتصادي "بيجو" الرأسمالية الصناعية هي التي يمتلك فيها الأفراد وسائل الإنتاج بغرض إنتاج السلع وبيعها لتحقيق الربح. ٤ تعريف "ماركس" الرأسمالية تقوم على الاستغلال والاحتكار وهي تحد من كرامة الإنسان وحرية ونتيجة ذلك نجد فئتين، فئة الرأسماليين الذين يملكون كل شيء وفئة العمال الذين ال يملكون إل جهدهم وهو ما يفسر الصراع الموجود بينهما. من التعاريف السابقة وتعاريف أخرى كثيرة يمكن استنتاج التعريف التالي لعله يعبر عن الرأسمالية أكثر من غيره: "الرأسمالية هي تنظيم النشاط الاقتصادي في مجتمع معين على أساس قيام فرد هو الرأسمالي أو مجموعة من الأفراد مجتمعين هي الشركات الرأسمالية، التجاري، الذي يستخدم الآلية لإنتاج من أجل تحقيق المقادير المتزايدة من الثروة التي تؤدي بدورها إلى زيادة تراكم رأس المال والربح. العقاري، والمالي. 5 العمل الإجباري، الشركات الكبرى، الاكتشافات البرية والبحرية . وقد مكن من تحول التجار إلى رأسماليين صناعيين أي أن المنتجين أصبحوا تجارا، هذه المرحلة عرفت زيادة مستمرة في سيطرة رأس المال التجاري، وانطالقا من أن التجارة كانت شرطا لتطور الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية والصناعات اليدوية. والثاني هو المتعلق باستغلال الأراضي الزراعية والرعية والغابية. وقد ساهمت حركة التسييج التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر وتعني قيام كبار المالك بوضع أسوار حول ملكياتهم حفاظا عليها من المؤثرات الطبيعية المختلفة، وقد مكنت هذه الحركة من التوسع في تربية المواشي والاستفادة من لحومها وصوفها وجلودها، إن الزراعة بالمفهوم الذي ذكرناه مكنت من تطور رأس المال العقاري، محاصيل جديدة، استخدام الأسمدة . والعائد من كل هذا هو ما عبرنا عنه برأس المال العقاري. أما النوع الثالث من رأس المال، فهو رأس المال الصناعي والمالي، وقد ساهم في تطور أول الحرف والصناعات المنزلية واليدوية، ٤ الثورة الصناعية أو الاختراعات الفنية والعلمية: إن تعبير الثورة الصناعية مرادف لاختراع الآلة البخارية، ونظام المصانع الحديثة، وهي عملية متشعبة ومتعددة الجوانب، لم تؤثر هذه المتغيرات التي حدثت على الاقتصاد فقط بل أثرت على المجتمع ككل، ومن نتائجها تطور المعرفة الفنية، زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف، اتساع نطاق التجارة العالمية، ظهور المصارف والمؤسسات الائتمانية، تحرير المجتمعات من القيود والتشريعات القديمة، ظهور النقابات . ٤ المشروع الصناعي الحديث: هو تنظيم اقتصادي يقوم فيه المنظم بتوفير عوامل الإنتاج، إنتاج سلعة أو خدمة يعرضها في السوق للحصول على أكبر ربح ممكن، السوق، والشكل القانوني. 2.1 - خصائص النظام الرأسمالي: ٤ الملكية الفردية (الخاصة) لعوامل الإنتاج: تعني الملكية الفردية لعوامل الإنتاج أنه بإمكان الأفراد كأشخاص طبيعيين أو مؤسسات أن تملك كل أنواع الثروة المادية، وأن القانون يعترف بهذه الملكية من حيث حمايتها ومراقبتها، لكن هذا المبدأ ال يتناقض مع تملك الدول لبعض قطاعات الإنتاج والخدمات، وقد عرفت

الملكية الفردية توسعا في مجالات معينة على حساب ما تملكه الدولة، ومجالت أخرى تملكها الدولة قطاعات وخاصة ما يعرف بالقطاعات الإستراتيجية. وقد تغير شكل الملكية مع تطور طريقة الإنتاج، والانتقال من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة التي تكونت نتيجة 6 تركيز رأس المال، وقد تحقق هذا في القرنين التاسع عشر والعشرين، والمجال ال يزال مفتوحا لمثل هذا التطور الذي ميز 7 الرأسمالية في مراحل تطورها المختلفة. ٤ حرية الإنتاج والاستهلاك: ينطلق مفهوم حرية الإنتاج والاستهلاك من مبدأ الملكية الفردية لعوامل الإنتاج، زيادة الإنتاج، تحسين النوعية. ويترتب عن هذه المنافسة حرية تداول السلع والخدمات أي أنها تحقق الخيارات أو البدائل، فالغاية من أي نشاط إنتاجي هو إشباع رغبات المستهلكين وهذا يعني أن الطلب له أهمية كبيرة في تحديد الربحية. ٥ تحقيق الكسب المادي (الربح): إن الهدف المباشر من أي نشاط اقتصادي هو تحقيق الكسب المادي في صورة دخل أو ربح، أي أن قرارات الإنتاج تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن حتى ولو كان على حساب المستهلكين، ذا لم تتوفر هذه والقدرة على التحقق الحاجات. 3.1 - تقييم النظام الرأسمالي: إن الصورة المثلى للنظام الرأسمالي التنافسي لم تتحقق في الواقع العملي إذ ترتب على سير هذا النظام ظهور العديد من أوجه الخلل والتي لم يتمكن جهاز الثمن من إيجاد الحلول لها، الشيء الذي اضطر الدولة إلى التدخل وخاصة بعد أزمة الكساد العالمي، ومن أوجه الخلل المذكورة ما يلي: ٦ البطالة والالتزامات الدورية: لقد ساد الاعتقاد بأن جهاز الثمن يمكن أن يحقق الاستخدام الأمثل للموارد، إلا أن واقع النظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة والالتزامات الدورية، فقد ترتب عن توسعه وازدياد الأرباح عدم الزيادة في دخول العمال، ومعنى هذا أن القوة الشرائية لم تتزايد بالقدر الكافي لتستيعب الزيادة في الطاقة الإنتاجية وهو ما أدى إلى فائض الإنتاج على حساب العاملين أي البطالة، هذه الأخيرة تدفع العمال إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمل وهو ما يجعل الأجور تميل إلى الانخفاض، وهذا يؤدي إلى زيادة حدة أزمة البطالة. ٧ سوء توزيع الدخل: إن استخدام النظام الرأسمالي للفنون الإنتاجية الحديثة بدال من الأيدي العاملة مكن الرأسماليين من الحصول على الأرباح بينما الأجور لم تعرف الزيادة وهو ما جعل الطبقة المالكة لرؤوس الأموال تزداد غنى والطبقة العاملة تزداد فقرا. إن نفوذ الطبقة الغنية شمل السيطرة على مؤسسات كبيرة في الدولة بالإضافة إلى التأثير على الأحزاب السياسية وتوجيه الانتخابات عن طريق ما ينفقون من أموال في الإعلان والدعاية. حيث استطاعت مؤسسات السيطرة على مؤسسات أخرى سواء عن طريق البتال، أو الضم أو الإدماج، وقد ترتب عن هذا احتكار مشروع معين لنشاط إنتاجي كلي، وقد فقد جهاز الثمن فعاليته وازد الاحتكار، واتخذتها كثيرا من الدول بخصوص محاربة الاحتكار. إن آراء التي والحد من ضغوطه لم تحقق غايتها. ٨ عرف النظام الرأسمالي تناقضات أخرى داخلية وخارجية، ومن أمثلة التناقضات الداخلية: عدم انسجام النمو الاقتصادي داخل الدول الرأسمالية، حيث نجد قطاعات متطورة في دول وقطاعات متخلفة في دول أخرى بل وحتى في الدولة الواحدة. مطالب الطبقة العاملة بتحسين وضعها المادي والمعنوي بشكل مستمر وفي مختلف الدول، وقد ظهر هذا في الإضرابات والضغوط النقابية. أما التناقضات الخارجية فتتمثل في: تركيز الإنتاج ورأس المال في يد الشركات الاحتكارية التي تسيطر على الحياة الاقتصادية في دولها وفي الدول المتخلفة، احتكار التكنولوجيا وجعل الدول المتخلفة تابعة. التأثير على الدول الاشتراكية والدول التي اختارت المرحلة الانتقالية للاشتراكية بالطرق المختلفة، الدينية، القانونية... ٩ العمل أساس لتحديد القيمة وهذا معناه إغفال للمنفعة أو الطلب أو الندرة. وال يتحقق أيضا إال بالقوة والثورة، وهذا لم يحدث بشكل مطلق، ودون أي ثورة أو قوة أو إراقة للدماء، بل حدث بطرق سلمية. ١٠ الاعتقادات الدينية أو كل ما هو روحي ال أهمية له في تطور المجتمع وهذا خطأ، إذ ال يمكن أن تجرد الشعوب من دياناتهم ومعتقداتهم. ١١ العائد من عملية النشاط يخضع لمبدأ "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته" وهذا المبدأ مجحف في حق الإنسان، ذلك أن الطبيعي والمنطقي هو بقدر ما يقدم الفرد من نشاط بقدر ما يأخذ من عائد. وهذا يدل على أن التطبيق يختلف من بلد لآخر. 1.2. خصائص النظام الاشتراكي ١٢ الملكية الاجتماعية (الجماعية) (لوسائل الإنتاج: يتركز النظام الاشتراكي على ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج أو من يمثل المجتمع قانونا وهو الدولة، هذا ال يعني عدم تملك الأفراد لبعض وسائل الإنتاج في قطاعات معينة شريطة أل تستعمل العمل الجبر في استغلالها. وتتخذ الملكية الاجتماعية شكلين: الأول هو ملكية الدولة والثاني الملكية الجماعية أو التعاونية، يختلف شكل الملكية من بلد لآخر، فالاتحاد السوفياتي سابقا يتميز بملكية الدولة كقطاع مسيطر والملكية الجماعية كقطاع ثانوي شمل تعاونيات السوفخوز والكولخوز، ولكن هذا الشكل لم تعمل به كثيرا من الدول حيث أخذت سبيل آخر هو تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة وتوزيعها على الفالحين بحيث ال تسمح باستخدام العمل الجبر، وحتى ال تتعرض الأرض إلى التفتيت أو التجزئة، يترتب على ما سبق أن أساس توزيع الناتج يعتمد على العمل المبذول في الإنتاج وهذا ال يحقق أي مساواة في الأجور بالنظر إلى ما يملكه العاملون من قدرات بداعية، ١٣ إشباع الحاجات

المادية والمعنوية للأفراد: يترتب على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج أن توجه كل العناية لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات الأفراد، وهذا عن طريق زيادة الإنتاج، أي أن القطاعات التي يوجه إليها الاهتمام هي القطاعات التي تنتج السلع والخدمات التي يحتاج إليها غالبية السكان، ومعنى هذا أن مشكلة الإشباع تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجه التخطيط الاقتصادي في الفترة المتوسطة والطويلة، حيث أن إنجازها في ظل الموارد المحدودة أو غير المستغلة ال يمكن تحقيقه بسهولة. ^٤ التخطيط الاقتصادي: يقوم النظام الاشتراكي على دعامة أساسية هي التخطيط الاقتصادي. ويعرف التخطيط بأنه تنظيم حركة الاقتصاد بوضع أهداف وتوقعات ورصد الوسائل الكفيلة بتحقيقها، اعتمادا على الأدوات التي تمكن من المعرفة الشاملة للنشاطات الاقتصادية، ظهر في الدول الاشتراكية ثم امتد إلى الدول الرأسمالية وأصبح الآن منتشرا في أغلب دول العالم. 2 - تقييم النظام الاشتراكي: عرفت كثير من الدول الاشتراكية مشاكل اقتصادية منها ما تعلق بالتوجهات الاقتصادية ومنها ما تعلق بآلية التخطيط، ومن المشاكل المتعلقة بالتوجهات الاقتصادية نذكر: - صعوبة تحقيق التوازن بين قطاعات التنمية الاقتصادية وقطاعات الخدمات. - صعوبة تحقيق التوازن بين المداخل ونتاج سلع المستهلك، حيث أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب دون القدرة على زيادة العرض. - ظهور الفئات الاجتماعية التي أصبحت لها امتيازات مادية ومعنوية حيث فرضت رغباتها على الاقتصاد الوطني. - الانفتاح على العالم الخارجي وما نتج عنه من تناقضات داخلية وخارجية. - انعدام حرية المستهلكين في اختيار السلع طبقا لمعاييرهم الخاصة في التفضيل والقيود التي توضع على المؤسسات والأفراد وهو ما نجده في الحرية الاقتصادية والاجتماعية. - تركيز إمكانات الاقتصادية في يد الدولة قد يؤدي إلى تركيز القوة السياسية في يد جماعة قليلة في السلطة. ومن المشاكل المتعلقة بالتخطيط المركزي نذكر: - اضطراب جهاز التخطيط - العتبارات يحرص عليها النظام الاشتراكي - إلى توظيف الموارد المادية والبشرية بشكل مبالغ فيه وهو ما يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد عوض استخدامها في مجالات أكثر إنتاجية. - تركيز التخطيط على الكمية في إنتاج السلع على حساب النوعية وبما أن الدافع الرئيسي للنشاط في هذا النظام ليس الربح، فقد ال يتحقق الابتكار والتطوير. - استفحال البيروقراطية، الناتجة عن التخطيط بسبب الوقت الضائع في المراحل المختلفة التي تستغرقها الخطة صعودا ونزولا، وهو ما يعكس ارتفاعا في التكاليف وانخفاضا في الإيرادات. - تركيز كل السلطات في يد الحكومة مما يفقد جهاز التخطيط المرونة التي تتطلبها الديناميكية الاقتصادية. - ظهور فئة من كبار الموظفين في الدولة ابتعدوا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الابتعاد عن المركزية التخطيط؛ مما أدى إلى ظهور عائلات شخصية أزال الت الموضوعية التي تعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاشتراكي. والعوائق التي 10 ولفهم واقع الاقتصاد الاشتراكي ودور وظيفة التخطيط يجب الإلمام بالتجارب التي عاشتها الدول الاشتراكية اعترضتها ولم تجعل التخطيط يحقق الأهداف المطلوبة. من الدراسة السابقة للنظامين المذكورين نستنتج حقيقتين: الأولى: أن الرأسمالية والاشتراكية نظامان يصعب أن يجسدا على أرض الواقع بصورة مثالية وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما أقرب إلى الرأسمالية غير أن القطاع العام فيهما يتزايد، وبالرغم من أن للحكومة في البلدين دورا في تحديد الأجور وأسعار بعض السلع، غير أننا نجد في المقابل الاتحاد السوفياتي سابقا والصين كانا أقرب إلى الاشتراكية بينما حاليا نلاحظ أن الملكية الخاصة تزداد بسبب إعطائهما أهمية للحوافز الفردية والسوق. وهذا يعني أنه ال يوجد نظام رأسمالي بحت وال نظام اشتراكي بحت، أي أن الأنظمة الموجودة يمكن أن توصف بالمختلطة، ومعنى هذا أن هناك أنظمة تقترب التطبيق فيها من الرأسمالية، الحرية الشخصية، سيادة نظام السوق، الحرية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، وقد تميز هذا النظام عن غيره في مجالات عديدة نذكر منه ^٥ مبدأ الاستخالف: ع إرادة يمثل هذا المبدأ عقيدة الإنسان المسلم وبرز نشاطه الاقتصادي، وهو ما يؤثر على الحركة الاجتماعية للدولة، ويطو الإنسان للعمل وفق تعاليم الإسلام. ^٦ مبدأ الالتزام في المعاملات: يمثل هذا المبدأ الصدق والصراحة والوضوح في المعاملات، والتوازن بين المادة والروح، أي التوازن بين عدم الإسراف والاعتدال في الإنفاق، احترام القيم والمثل العليا، أي أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد اجتماعي يعمل على تحقيق الأخوة والتعاطف. ^٧ مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي: يمثل هذا المبدأ نظاما للتضامن والتكافل عن طريق الزكاة والوقف وأنظمة الصدقات، دعم الدولة الفردي والجماعي . . إن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هذا النظام يقوم على قاعدة أخلاقية فإذا ما احترمت على أرض الواقع يمكن أن يختفي الغش والتدليس والسرقة، لكن مشكلة الدول الإسلامية هي غياب إمكانية تجسيد هذه المبادئ السامية على أرض الواقع، ذا وا لم يتغير هذا الواقع ولم يرق إلى مستوى القيم المذكورة فالنتائج تبقى سيئة. أما ما يمكن استنتاجه من دراسة الأنظمة الاقتصادية بشكل عام فإنه بالإضافة إلى المراحل القديمة والنظامين الرأسمالي والاشتراكي هناك أنظمة تقترب من الرأسمالية وأخرى تقترب من الاشتراكية، هناك النظام الاقتصادي الإسلامي المستمد من الدين الإسلامي والذي لو توفرت له الشروط التطبيقية أعطى نتائج

عملية كالتى عرفها المجتمع الإسلامى فى العصر ىم ك الذهبى، و هو ما ن من إعادة الاعتبار للعلاقة بين القيم الاقتصادية والأخلاقية، ذلك أن قضية العالم الإسلامى اليوم ليست مادية أو مالية بقدر ما هي تعبئة للطاقات الاجتماعية، أي بناء الإنسان وهو الذى عناه اهلل تعالى بقوله: ((كن ت م خ ير أ م ة أ خ ر لل ن س ج ت ا)) (رابعاً: حلول المشكلة الاقتصادية وفقاً للأنظمة الاقتصادية ها وفق: يعتمد ح ل المشكلة الاقتصادية على النظام الاقتصادي القائم؛ حيث يتم حل - النظام الرأسمالي: يعتمد النظام الرأسمالي على جهاز الثمن؛ حيث يتم التعرف على ماذا ننتج عن طريق آلية أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، فالسلع والخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها الأمر الذى يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح والعكس صحيح، أما لمن ننتج فجهاز السعر يقدم حال لمشكلة توزيع الناتج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج الوطنى بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بحجم دخله. ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى، و سوف يزيد من دخله فتزيد قوته الشرائية ويزيد نصيبه من الناتج الوطنى والعكس صحيح حيث يترك لجهاز الأسعار (الثمن) الحرية المطلقة لإجابة عن الأسئلة نفسها فى ظل الملكية الخاصة دون تدخل من جانب الدولة. - النظام الاشتراكي: إن جهاز التخطيط هو الذى يقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا ننتج) وكما يقوم بعمليات الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف ننتج)، وهو الذى يقوم بتحديد الأدوار و المكافأة التى يحصل عليها العاملون فى مختلف المجالات (لمن ننتج). - النظام المختلط: يمثل الجمع بين مزايا الأسلوبين معا والاستفادة منها